مجلة العلوم البحثة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 18/01/2017 Revised 20/04/2017 Published online 03/06/2018

مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لواقع المؤسسات الصغرى في منطقة مرزق

*ابراهيم المهدي أحمد و يوسف ممدو حميدي
كلية الاقتصاد و المحاسبة – جامعة سبها، ليبيا
*للمراسلة: ibr.moussa@sebhau.edu.ly

ملخص تعتبر المنشات الصغيرة ومتوسطة الحجم أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أى دولة سواء متقدمة أو نامية فهى تمثل أكثر من 95 %من كافة الشركات فى جميع أنحاء العالم ونظرا لأهمية هذه المنشات فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باصدار معيار محاسبى دولى خاص بالمنشات الصغيرة ومتوسطة الحجم فى يوليو 2005حيث قام المجلس بتطوير وإصدار معيار منفصل بنيه تطبيقه على القوائم المالية التى يتم إعدادها داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطه لذلك هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل النظام المحاسبي المالي للمشروعات الصغرى والمتوسطه، ومامدى ملائمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في اعداد القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم فى ليبيا والعوائق والصعوبات التي تحد من تطبيق هذا النظام في ظل التشريعات والقوانيين الليبية السائدة.

كلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، النظام المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

The Effectiveness of Implementing Accounting System Application in Small and Medium Enterprises. A case study about small enterprises in Murzuq

*Ibrahim Moussa , Youssif Mmado
Faculty of Economics and Accounting , Sabha University, Libya
*Corresponding author: ibr.moussa@sebhau.edu.ly

Abstract Small and medium enterprises (SMEs) are one of the main pillars of the economy of any country, whether advanced or developing, That is SMEs represents more than 95% of all companies throughout the world. Therefore, due to the importance of these enterprises the International Accounting Standard Board (IASB) issued a separate standard to be applied to the financial statements Prepared by small and medium enterprises. The aim of this study is to study and analyze the financial accounting system for micro and medium enterprises, and the appropriateness of applying the financial accounting system to the preparation of financial statements in small and medium enterprises Size in Libya and the obstacles and difficulties that limit the application of this system under Libyan legislation and laws Prevailing.

Keywords: small and medium enterprises, accounting system for small and medium enterprises.

مقدمه

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً هاماً في اقتصاديات الدول عامة وفي اقتصاديات الدول النامية على وجه الخصوص، ونظراً للدور الاقتصادي والاجتماعي المتصاعد لهذه المنشآت فإنها تلقى اهتماماً متصاعداً من قبل الباحثين، حيث تشكل هذه المنشآت ما نسبته % 90 تقريباً من المنشآت في العالم، كما توظف من60/50 % من مجموع القوى العاملة فيها (البراري ، 2008)

ولكن تعددها ليس بالضرورة يكون له انعكاسا ايجابيا على الاقتصاد المحلي و خصوصا إن كانت مؤسسات تعاني من مشاكل عديدة و بالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية والمحاسبية ، فان لم يكن هناك وجود فاعل في هذه المؤسسات فسينعكس ذلك سلبيا على كفاءة أدائها و بالتالي يؤدي إلى تعثرها و إفلاسها و تصبح عائقا اقتصاديا قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة و زيادة مشكلة الفقر من جهة أخرى.

وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري للأنظمة الادارية، فان اختلال هذا النظام سوف يساهم وبكل تأكيد في انهيار المؤسسة نهائيا و ينهي وجودها و جميع وظائفها المتوفرة ، و تصبح عبئا ، بل عائقا أمام الاقتصاد المحلي .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بشكل أساسي حول ما مدى فعالية وقدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي في تلك المؤسسات و مدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث . لذا فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال التالي :

هل تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل و صعوبات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في ليبيا؟ وما مدى امكانية قدرة و تبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الليبية لمتطلبات التطوير التي تفرضـــها الأنظمة المحاســـبية الخاصة بتلك المؤسسات ؟

اهداف البحث

1 . التعرف على أهم المشـــاكل والمعوقات التي تعيق تطبيق قواعد و تعليمات النظام المحاســـبي المالي من جوانبه المختلفة وســـبل رفع كفاءة الأداء المحاســـبي في المؤســـسات الصغيرة والمتوسطة

2 . التعرف على مدى امكانية قدرة وتبني المؤسسات الصغيرة و المتوســـطة الليبية لمتطلبات التطوير التي تفرضـــها بالأنظمة المحاسبية الخاصة بتلك المؤسسات .

فرضيات البحث

1 . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تعاني من صعوبات و معوقات في تطبيق قواعد النظام المحاســـبي و المالي من حيث الكفاءة البشرية و الإمكانيات المادية و المالية.

2 . يتلاءم النظام المحاســـبي المالي مع الاحتياجات المحاســـبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اهمية البحث

1 . ترتكز اهمية الدراسة على تشخيص الواقع المحاسبي المالي للمؤســـسات الصغيرة والمتوسطة وتحليله و تقييم مدى استجابته للتطوير و التحديث و رفع كفاءة إدارتها .

2 . تمثل الدراسة إضافة علمية متخصصة في النظام المحاسبي المالي و تقيم كفاءته وفاعليته و إمكانية تطويره .

حدود البحث والدراسة:

الحـــدود المكانية اهتمت هذه الدراســـة بإمكانية تطبيق النظام المحاســـبي في المؤســـســـات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الجنوبية بمرزق كعينة لعام 2017.

منهجية البحث :

اعتمد الباحثان المنهج الوصـــفي التحليلي في وصف البحث عن طريق الدراســـات الســـابقة والأوراق العلمية والكتب و عتمد ايضـــا على الدراسة الميدانية التحليلية وذلك عن طريق توزيع استمارة استبيان موزعه على افراد العينة.

محاور الدراسة

المحور الاول : الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المحور الثاني: النظام المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المور الثالث: الدراسة الميدانية

الدراسات السابقة

(دراسة مختار و الحسين، 2013)

واقع مهنة المحاسبة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاســـبة في ليبيا في الكاديمية الليبية طرابلس 2013/2/28/27 وتصلت الدراسة الى مايلي:

أ. ان واقع مهنة المحاسبة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة ليس بالوضع الجيد ويعاني من العديد من المشاكل

ب. ان اكثر العوامل التي لها تأثير سلبي على واقع مهنة المحاسبة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة هي منها :عدم وجود تنظيم واضح لمهنة المحاسبة بهذا القطاع ، عدم قيام نقابة المحاسبين بالدور المنوط بها ،غياب برنامج تدريب محاسبي مستمر يساهم في الرفع من كفاءة المحاسبين

(Al-bakri, Matar, M. Nour, 2012)

"The Disclosure of Information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها:

1. تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشـــآت عن المنشآت الكبيرة.
2. إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشـــآت الصـــغيرة ومتوسطة الحجم في بناء الاقتصاد الأردني.

بوعلام صالحي (2010)

اطروحة لدرجة الماجســـتير في العلوم التجارية ، تخصـــص محاســـبة و تدقيق ، بجامعة الجزائر3 ، سنة 2010 ، بعنوان : "أعمالا لإصـــلاح المحاســـبي في الجزائر و أفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي"

يتمحور موضـــوع هذه الدراســـة حول أعمال إصـــلاح البيئة المحاســـبية في الجزائر و أفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ، في ظل البيئة الحالية للمحاســـبة في الجزائر ، مع إبراز الســـبل الكفيلـــة بتفعيـــل و إنجاح عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاســـبة للنظام المحاسبي المالي الجديد . و خلص الباحث إلى أن نجاح الانتقال من المخطط الوطني للمحاســـبة إلى النظام المحاسبي المالي ، يكون مبنيا على حصر المتطلبات الضرورية للانتقال و مدى استعداد البيئة المحاسبية الجزائرية لذلك.

(Maingot & Daniel 2006)

"Financial Reporting of : Small Business Entities in Canada

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسة التي تجعل المحاسبين يقومون بإعداد القوائم المالية في الشـــركات الصغيرة في كندا،

والتأكد من وجهات نظر المحاسبين حول نقاط الضعف أو الأعباء التي يمكن ان تحدد إعداد البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة، وكذلك الحصول على اقتراحات من المحاسبين حول كيفية تخفيض أعباء إعداد القوائم المالية للشركات الصغيرة.

مداني بن بلغيث 2004

أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004 و تحمل عنوان " :أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر." تعتبر هذا الدراسة من الدراسات الرائدة ، التي تطرق فيها الباحث لمدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ، مرورا بدراسة التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية ،و خلصت الدراسة إلى إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسيرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات و التطورات التي تشهدها الجزائر.

المحور الاول : الاطار النظري للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك اختلاف حول تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، اذ يمكن لمنشأة معينة أن تصنف على أنها كبيرة الحجم في دولة نامية، في حين أنها تصنف على أنها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة، وقد يختلف التعريف أيضا تبعاً لاختلاف الغرض أو الهدف، أي بحسب ما إذا كان الهدف من التعريف هو لأغراض إحصائية أم لأغراض تمويلية أم لأغراض أخرى.

إن كثرة التعاريف المستخدمة جعل مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم غامضاً ويثير الجدل في الأوساط الدولية ، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال، وبعضها يقتصر على رقم الأعمال، ودليل ذلك أن بعض الدراسات أحصت أكثر من 50 تعريفاً في75 دولة .ومن جهة أخرى ترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع غير الرسمي، وعموما يتضمن التعريف معيارين أساسيين هما:

- معايير كمية :كمعيار العمالة، ورأس المال أو الناتج السنوي، وتُعد هذا المعايير من أكثر المعايير إستخداماً لأغراض تصنيف هذه المنشآت عن غيرها.
- معايير نوعية :مثل المعايير القانونية، التقنية المستخدمة، الهيكل التنظيمي (سمير وشعيب 2006)

ومن المعايير المعتمدة لدى دول الإتحاد الأوروبي في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عدد العاملين، حيث يتم إعتبار المنشأة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من 250 عاملا، أما في استراليا فيصنف المشروع على أنه من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا كانت إيراداته السنوية لا تتجاوز 10 مليون دولار أسترالي، وأن يكون عدد العاملين فيه أقل من 50 عاملا، بينما يعتبر في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع صغيراً إذا عمل به أقل من 25فرداً، في حين أن مصر تصنفه بالمشروع الصغير إن عمل فيه أقل من 50 فرداً، وفي الأردن يعتبر المشروع صغيراً إذا عمل فيه أقل من 20 عاملا .(القشي والعبادي،2010)

مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

لا يمكن لتعريف واحد أن يشمل جميع أبعاد الحجم الصغير أو المتوسط للعمل التجاري، وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العمال والميزانية الإجمالية أو اجمالي المبيعات، فالمبيعات التي تقل عن 100,000 دولار قد يشير إلى عمل تجاري بالغ الصغر في الولايات المتحدة الامريكية ولكنه قد يشمل فعلا شركة متوسطة الحجم في إقتصاديات أخرى .وطبقا لمصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فان 95 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تستخدم أقل من 100عامل. (سواد، 2011 ص90).

وقد عرفت (سواد، 2011 ، ص 91) المنشأة الصغيرة بأنها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 أشخاص و 50 شخصاً، وغالباً ما تكون هذه المنشآت في حاجة إلى قروض مالية ويتعين عليها أن تقدم تقارير إلى المقرضين، وقد تكون كشوفات المنشآة كبيرة جداً ومعقدة نسبياً، وقد تحتاج المنشآة إلى كشوفات بشأن حجم المبيعات وتحليل التكاليف ، لذلك فهي بحاجة إلى نظام أكثر دقة للمحاسبة والمراقبة .

وأشار (الشماع، 2010)الى تعريف البنك الدولي المنشأة الصغيرة بأنها تلك التي لا يزيد مجموع موجوداتها الثابتة على(75–90) الف دولار وعدد عمالها (10–50) فرداً أما منظمة الأمم المتحدة فعرفتها على انها المنشأة التي لا يزيد رأس المال الثابت المستثمر فيها عن (250) ألف دولار، ولا يزيد عدد العاملين فيها على (100) عامل .بينما عرفتها منظمة العمل الدولية أنها تلك التي لا تزيد مجموع موجوداتها عن

350 ألف دولار ويتراوح عدد العاملين فيها مابين (10-50) فرداً.

أما المنشأة متوسطة الحجم فقد عرفتها (سواد 2011 ص90-92) بأنها المنشـــأة التي تســـتخدم مايتراوح بين 51 الى 250 موظفًا ، ويكاد يكون مؤكداً أن هذه المؤسسات تعمل في أكثر من موقع واحد، مما يعني ضرورة الاتصال بين عدد من المديرين، وتحتاج هذه المنشآت الى بنية محاسبية متطورة بدرجة معقولة.

معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم

يختلف التصـــنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليهـــا تلك المشـــروعات، ويوجد عدة معايير لتعريف المشـــروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضـــافة) وقد تستخدم تعريفات وفقًا للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ولتحديد تصـــنيف واضـــح يجب توفر عدة عوامل، منها توفر المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشـــروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة الســـلطة في دعم ومســـاندة المشـــروعات الاقتصـــادية . (عدس ،2008) ومن المعايير التي تصـــنف المنشـــآت الى صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم، أهمها ما يلي : (الشماع ،2010)

1. معيار (عدد العاملين) حجم العمالة:

يعتبر هذا المعيار الأكثر انتشـــاراً في العالم، وهو يتفاوت من دولة لأخرى حســـب درجة تقدمها الإقتصادي، ومن بين ما يؤيد الأخذ بهذا المعيار ســـهولة حسابه وبالتالي إمكانية المقارنة بين المنشآت في الدول المختلفة، أضف لذلك أن هذا المعيار لا يتأثر بمستوى التضخم ويسهل الحصول على البيانات الخاصة به ولو أن هناك احتمال بتخفيض الأرقام لأسباب ضريبية أو محاسبية.

2. .مبلغ رأس المال المستثمر / مجموع الموجودات:

يقصـــد بهـــذا المعيـــار إما حقوق الملكية فقط، أو مجموع الموجودات الأصول في إطار المعادلة المحاسبية(الموجودات =الالتزامات + حقوق الملكية) .

من بين مزايا هذا التعريف ســـهولة حسابه وإمكانية المقارنة بين المنشـــأة ســـواء على أساس الصيغة الأولى أو الثانية، لكن هذا المقياس يعاني من محدودية البيانات المحاسبية المتوافرة أو انها قد لا تكون دقيقة بســـبب رغبة المنشـــأة في تخفيض المبلغ لأغراض ضـــريبية، إلى جانب بقاء القيمة الدفترية خاصـــة للأصـــول الثابتة غير متأثرة بالتضخم السائد مما يقلل من أهمية المعيار ســـواء بالنسبة لمنشأة معينة، أو إذا إستُعمل للمقارنة بين المنشآت داخل أو خارج الدولة المعنية.

3. (مجموع قيمة المبيعات الســـنوية) أو متوســـطها لعدة سنوات:

يأخذ عدد من الدول بهذا المعيار لأن المبيعات هي أهم محرك لعمليات المنشـــأة، وتتأثر بها الموجودات والخصـــوم وحقوق الملكيـــة والمصـــروفات، كما تدل على ذلك الكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في العديد من دول العالم .وبسبب تقلبات المبيعات ســـنوياً فإنه من المفضـــل حساب متوسطها لسنتين او لثلاث ســـنوات بدلا من الإعتماد على سنة واحدة وذلك لغرض التوصل إلى التحديد الأدق لحجم المنشأة.

غير أن هذا المعيار يعاني من الســـلبيات التي يتعرض لها معيار رأس المال أو مجموع الموجودات من حيث وفرة البيانات المالية الدقيقة، ومحاولة تحجيم مبلغ المبيعات لتفادي الضـــريبة وتأثر مبلغ المبيعات بالتضخم

4. حصة المنشأة في السوق أو درجة أهميتها فيه:

هذا معيار له علاقة بالمعيار (3)، أعلاه، ويتطلب تحديده قياس حجم الســـوق أولا ثم قياس حصة المنشأة فيه، وهو مقياس يعتمد إذن على إمكانية قياس المبيعات أعلاه.

5. قيمة الموجودات الثابتة أو رأس المال الثابت:

بـــدلا من الاعتماد على معيار مجموع الموجودات، فإن هناك معياراً بديلا يتمثل بقيمة الموجودات الثابتة، تكلفتها الدفترية أي رأس المال الثابت في المنشأة، ولو أن كثافة استخدام الموجودات الثابتة مرتبطة كذلك بالقطاع أو النشاط الإقتصادي.

6. مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

على الرغم من جدارة هذا المعيار، فإن قياس مستوى التكنولوجيا ليس سهلا ، ويتطلب خبرات متخصصة في مجال تحديد درجة تقدمها، أو مدى تعقيدها، فمثلا تميل المنشـــآت الصـــغيرة إلى اســـتخدام تكنولوجيا بمســـتوى منخفض من التعقيد والتقدم، أو تكنولوجيا متقادمة، أو اســـتخدام مكائن ومعدات قديمة، لغرض تخفيض التكاليف.

خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

من أهم خصائص" المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم "مقارنة مع الشركات المساهمة العامة ما يلي:

- ✓ غالبًا مايكون مالك المنشأة هو مديرها :أي أن صاحب المنشـــآة هو الذي يتولى إدارتها، وهو المسؤول عن اتخاذ معظم أو كافة القرارات التي تخص المنشـــأة، وذلك يؤثر على الحاكمية المؤســـسية للمنشأة، وتعتمد اســـتمرارية المنشـــأة على استمرارية إدارتها من قبل مالكها نفسه.

- ✓ قلة عدد العاملين :وذلك لصغر حجم وأنشطة المنشأة، أو بسبب رغبة صاحب المشروع بتقليل التكاليف، فلا يعين موظفين كثر.
- ✓ القيمة المنخفضة للأصول الثابتة :بسبب طبيعة أعمال هذه المنشآت والتي تمتاز معظمها بالبساطة فلا تحتاج الى أصـــول حديثة أو كثيرة، أي يمكن تسيير أعمال الشركة بأصول أقل تطوراً وأقل تكلفة.
- ✓ خصوصية أنماط الملكية الاعتماد على شخص واحد لإدارتها :أي أن هذه المنشـــآت تمتاز بأن ملكيتها خاصة، وصاحب المنشأة هو المسؤول عن إدارتها.
- ✓ انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المنشآت :وذلك بسبب صغر حجمها مقارنة بالشركات المساهمة العامة.
- ✓ معدلات استثمار محدودة :وذلك بسبب انخفاض حجم رأس المال، وانخفاض قيمة الأصـــول المســـتخدمة، حيث تعتبر موارد المنشأة محدودة.
- ✓ محدودية التقنيات المستخدمة (صبح،2008) وذلك بســـبب بساطة وعدم تنوع الأنشطة في المنشأة، فلا تحتاج إلى تقنيات متطورة ومعقدة.
- ✓ الإعتماد على الموارد المحلية الأولية :حيث ان اغلب هذه المنشـــآت لا تستورد موادها الأولية من الخارج بســـبب انخفاض رأس المال، واعتمادها على تقنيات بسيطة في الإنتاج.
- ✓ الإقبال على الاستثمار فيها كبير :لأنها لا تحتاج الى رأس مال ضخم، ولا إلى أصول مرتفعة القيمة. (عبد السلام و الشطي،2008)
- ✓ خلق نواة لمشـــاريع كبيرة لشركات رؤوس الأموال(خوري، 2008) وذلك من خلال اندماج أكثر من منشأة لتصبح مع بعضها شركة كبيرة.

نقاط الضعف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

للمنشـــآت الصـــغيرة والمتوسطة الحجم نقاط ضعف ومعوقات تواجهها، أهمها ما يلي:

1. صعوبة تطورها إلا في حالات نادرة بسبب الضغوط المادية :حيث انه من المشـــاكل التي تواجهها هذه المنشـــآت الحصول على التمويل، خاصة أن مصادر التمويل المتاحة محدودة، بالإضـــافة إلى عدم مراعاة خصـــوصـــية هذه المنشآت واختلافها عن الشركات الكبيرة الحجم من قبل مصادر التمويل من حيث أسعار الفائدة وفترة الســـداد على سبيل المثال بالإضافة لذلك إن اغلب هذه المنشآت لا تتبع أساليب وخطط تسويقية حديثة لترويج منتجاتها أو خدماتها مما يؤدي إلى بقائها ضمن مستوى محدود من النمو.
2. صـــعوبة العمليات التســـويقية والتوزيعية :تعاني هذه المنشآت من الوصول إلى الأسواق سواء كانت محلية او خارجية، حيث أن اغلب هذه المنشـــآت ينحصـــر عملها ضـــمن المنطقة التي تمارس بها نشاطها، ولا تمتلـــك المبالغ التي تســـاعدها على عمل اعلانات ودعايات على مســـتوى البلد أو خارجه للإعلان عن منتجاتها، بالإضـــافة الى عدم قدرتها على منافســـة الســـلع المستوردة بسبب ضعف مهارة العاملين لديها وافتقارها للكفاءات الإدارية المناسبة.
3. الإفتقـــار إلى هيكل إداري :وذلك بســـبب قلة عدد العاملين، وأن صـــاحبها هو المســـؤول عن إدارتها والإشراف على العمل بشكل مباشر.
4. صعوبة زيادة فرص العمل فيها :وذلك نتيجة لصعوبة توســـع المنشـــأة، وبالتالي لا تحتاج الى عدد أكبر من العاملين.
5. نظم حفظ ســـجلات غير متطورة .(صـــبح، 2008) حيث أنه من خصائص هذه المنشآت هو اعتمادها على تقنيات غير معقدة وغير متطورة وقليلة التكلفة نسبياً، وأغلب هذه المنشـــآت لا تحتاج اعمالها إلى عمليات محاســـبية معقدة، حيث أن اعمالها محدودة وحساباتها محدودة ايضا.
6. .لا تصـــل إلى الأسواق المالية :لعدم وجود أسهم لها، ولعدم إلزامية نشر قوائمها المالية.
7. غير منظمة مالياً بشـــكل كاف :وذلك نتيجة لضـــعف الحاكمية المؤســـســـية فيها، حيث أن مديرها هو صـــاحبها، وبالتالي لن يتحقق مبدأ فصل الملكية عن الملاك بشكل كامل.
8. تعوزها الموارد البشرية الماهرة لإدارتها والقدرة على تدريب كوادرها :إن عدم تنوع الأنشـــطة في هذه المنشآت لا تساعد العامل على اكتساب مهارات جديدة بالاضـــافة الى عدم توفر امكانات مالية لدى الشركة لتدريب موظفيها.
9. تحتاج إلى تنظيم داخلي ووضـــع هيكلية مناســـبة لها : وذلك من خلال إدارة المنشأة من قبل اشخاص كفؤين وليس بالضـــرورة من صـــاحبها نفسه، وعمل هيكل تنظيمي يتناســـب مع حجم المنشأة وبنفس الوقت يقسم

العمل ويحدد السلطات والمسؤوليات.(خوري ،) 2008

المحور الثاني :النظام المحاسبي في المؤسسات الصغرى والمتوسطة

لقد جاء النظام المحاسبي المالي الجزائري بإطار تصوري للمحاسبة المالية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على اساس المبادئ المحاسبية المعترف بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري لمجال التطبيق مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والايرادات والمصروفات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات (الجريدة الرسمية 2007)

1- *مكونات النظام المحاسبي*

ان اهم الاضافات التي جاء بها النظام المحاسبي في معظم الدول النامية كان اساسها النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني والنظام المحاسبي الامريكي ، وتعتبر هذه النظم نواة الحياة المحاسبية من خلال مجموعه من المكونات تتمثل في: (Alfred 2005 Bernard 2000) (STETTER ,Reda GHERBI, COLASSE, Jean , Hervé 2004) (

- ✓ أهداف القوائم المالية ومستعمليها؛
- ✓ الفروض والمبادئ الحاسبية؛
- ✓ مكونات القوائم المالية.

1. أهداف النظام المحاسبي المالي:

يمكن تلخيص أهم اهداف النظام المحاسبي المالي وفقا لدراسة (سعداني ،2013 ، لعشيشي 2010، كتوش عاشور، 2010) إلى :

- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا محاسبية للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني.
- يمثل فرصة للمؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالا مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.
- تهدف إلى إضفاء الشفافية على المعلومات المحاسبية و المالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية ، و يزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي، هذه الشفافية ستكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة، على إعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف عالميا.
- يسهل مراقبة حسابات المؤسسة لأنها تستند الى مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، مما يضفي شفافية أكثر حول وضعية المؤسسة ويساهم في ترشيد قراراتها من طرف مستخدمي المعلومات المالية
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء إدارة المؤسسة بالوصول إلى معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات .
- الأخذ بعين الاعتبار تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب الممارسة المحاسبية من الممارسات الدولية التي المصادق عليها من قبل أغلبية الدول؛ تدمج المعايير الدولية (IFRS) للإبلاغ المالي

2. المبادئ المحاسبية:تتمثل المبادئ المحاسبية ضمن النظام المحاسبي المالي فيما يلي (زكية محلوس ، سعادة وردة 2013)
   - ✓ محاسبة التعهد.
   - ✓ استمرارية الاستغلال.
   - ✓ قابلية الفهم.
   - ✓ الدلالة.
   - ✓ المصداقية.
   - ✓ قابلية المقارنة.
   - ✓ التكلفة التاريخية.
   - ✓ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني
3. القوائم المالية : تشتمل على الربع قوائم تتمثل في :
   - ✓ الميزانية.
   - ✓ قائمة الدخل.
   - ✓ قائمة التدفقات المالية.
   - ✓ ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و قائمة الدخل.

المحاسبة المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفقا لدراسة (مخلوف 2010) والتي بينت حداثة البحوث العلمية في مجال المحاسبة، باعتبارها علم له مجاله وأهدافه وفروضه، و ندرة الدراسات والبحوث المحاسبية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأنها لم تحض بالاهتمام الجيد كما ينبغي إلا مع بداية المنتصف الثاني من القرن العشرين.

يمثل هذا الجزء محاولة لاستكشاف إطار محدد لبنية المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على شرح وحل بعض التناقضات في الدراسات السابقة من خلال الكشف عن وكيف و لماذا تكون طبيعة المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميزا عن تلك الخاصة بالمؤسسات الكبيرة.

الحاجة إلى محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة، فهي مصدرٌ هامٌ للقوة السياسية والاقتصادية، والأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم و إدارة مؤسساتهم .إن المعلومات المالية المصرح ليست الهدف ولا النهاية، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من أن يفهموا وبشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه، زيادة على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا . كما تلعب المعلومات المالية دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد المحلي وتنمية الاستثمارات في ظل النظم المختلفة . وتزداد هذه الأهمية عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تُعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال، ويعتبر هذا الأخير القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستثمار في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني. (أحمد مخلوف 2010)

ومنذ ظهور المحاسبة وهي تطبق على جميع المؤسسات على حد سواء دون مراعاة شكلها أو حجمها، لكن مع بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصنيف العوامل الرئيسة التي تساهم في نجاح هذه المؤسسات أو فشلها إلى مجموعتين : عوامل خارجية مثل المنافسة، التشريعات الحكومية، التكنولوجيا وعوامل بيئية أخرى .وعوامل داخلية مثل مهارات التسيير والنظم المحاسبية .ففي دراسة أجراها وشمان(Wichmann) سنة 1983.

واشارة دراسة (احمد مخلوف 2010) حول المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة من خلال تقييمه لمجموعة من العوامل المحيطة بها وجد أن % 60 من المشاكل يعود إلى المحاسبة، وتصنف هذه المشاكل خاصة في مسك الدفاتر المحاسبية واستخدام المعلومات المحاسبة والرقابة النقدية والرقابة على التكاليف .أما عن النسبة المتبقية % 40 أرجعت إلى مشاكل أخرى كالتسويق من حيث التخطيط وتحديد السوق المستهدف والتسعير، إلى جانب مشاكل إدارية أخرى تمثلت في التخطيط على المدى الطويل ومراقبة المخزون واختيار الموظفين والإشراف عليهم والسيطرة على الديون وغيرها. وبعبارة أخرى، فإن المشكل ككل نُسب إلى المحاسبة أو إلى قضايا ذات الصلة بالمحاسبة.

وكما أثبتت دراسة حديثة أخرى أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية على 7000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 20 دولة نامية بالأدلة أن لجودة المحاسبة في هذا القطاع أثرا بالغ الأهمية على كفاءة الاستثمار (Paul Pacter 2010) و تظهر أهمية المحاسبة في دورها كأداة لتسيير القرارات على المستوى الكلي والجزئي، فضلا على انها أداة للإثبات والرقابة (200 DJILLAL Abdelhamid) ومن هنا ساعد التطور المذهل لثورة التكنولوجية على ظهور إمكانية توليد واستخدام المعلومات المحاسبية.

أما على الصعيد الدولي، فباتت الأهمية واضحة لوجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند إلى معايير دولية عالية الجودة، وذلك لسبب واضح ألا وهو أننا نعيش زمن التكتلات الاقتصادية والذي عرف بأنه زمن الأزمات، إذ باتت النزعة السائدة فيه تتجه نحو زيادة الطابع الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي جعل المستثمرين يعلقون آمالا كبيرة على معايير عالية الجودة في كشف المعلومات، وقد أصبح الأمر أكثر سهولة بما لا يقاس بفضل مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أرجع المجلس دواعي وجود معيار محاسبي دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ***لأسباب عديدة نذكر منها ما يلي*** : (مرجع سابق)

- ✓ أصبحت المؤسسات المالية تقدم قروضا خارج حدودها الوطنية، ففي معظم الدول، أكثر من نصف المؤسسات المستفيدة من القروض لدولة ما تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما في ذلك مؤسسات صغيرة جدا، وهذه المؤسسات المالية تحتاج الاعتماد على بيانات مالية في اتخاذ قرارات الإقراض وكذلك من حيث تحديد ووضع أسعار الفائدة ؛
- ✓ بفضل التجارة الإلكترونية واتساع المعاملات التجارية بين الدول أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سعي دائم إلى عقد صفقات خارج حدود وطنها لوجود فرص استثمار أكثر ؛

- ✓ يريد الموردون تقييم الصحة المالية للمشترين في بلدان أخرى قبل أن يتم بيع السلع أو الخدمات عن طريق الائتمان ؛
- ✓ أصبح معظم موردو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقيمون في الخارج، مما نجم عنه استخدام البيانات المالية لتقييم احتمالات وجود علاقة قابلة للاستمرار على المدى الطويل ؛
- ✓ مؤسسات رأس المال الاستثماري أصبحت توفر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود.

الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد والتشابك في الواقع التنظيمي مما يجعلها تحجب المرونة والطابع العملي للطريقة المحاسبية التي يتم استخدامها في المؤسسة .فمن أجل توفير إطار لفهم أنشطة المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق الظروف التي أدت إلى ظهورها وتنميتها، وتلك القوى الحالية التي تسهم في أهميتها، لابد من التركيز على البناء المنطقي للمحاسبة في هذا القطاع وسياق استخدامها من خلال فهم العلاقة القائمة بين مسير المؤسسة والمحاسبة، لما لها من أثر بالغ الأهمية على الخيارات المحاسبية ومن ثم تأثيرها على تنمية وتطور المؤسسة.

ووفقا لدراسة (أمال مهاوة ، 2010) التي بينت في درستها عينية من بيانات بعض الدول فيما يتعلق بمتطلبات المحاسبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم تقسيم كيفية النظام المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ***إلى ثلاث مجموعات كبرى موضحه كالتالي***:

1. النظام المحاسبة لأغراض التسيير الداخلي :تسمى أيضا بالمحاسبة الإدارية، وعادة ما تستخدمها المؤسسة لتلبية حاجتها من المعلومات وليس لمراعاة قواعد التشريعات المحلي، إذ يحاول المدير من خلالها توفير نموذج للمؤسسة من أجل تزويده بالأساس الاقتصادي لاتخاذ القرارات وتحقيق المزيد من الربح وتيسير الإدارة .في معظم الحالات لا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المحاسبة لأغراض التسيير الداخلي لعدة أسباب أهمها غموض الاستخدامات الايجابية للمحاسبة لدى العديد من مديري ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا على انها لا تُقدر التقدير الذي تستحقه.
2. نظام المحاسبة لأغراض التسيير الخارجي :يتم إعدادها لمتخذي القرار من أصحاب المصلحة الخارجيين مثل الموردين، البنوك والحكومات .فنجد على سبيل المثال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي قدرا كبيرا من أعمالها عن طريق الائتمان، فهي دائما في حاجة لقروض مالية ويتعين عليها أن تقدم تقارير إلى المقرضين، الشيء الذي يدفعها إلى نظام المحاسبة بالطريقة التي تمنحها فرصة الحصول على القروض، أي أن نظام المحاسبة في هذه الحالة يكون لمجرد الامتثال لمتطلبات الإبلاغ المالي الخارجي للمؤسسة وبالتالي ليس هناك أي محاولة لاستخدام المؤشرات المالية الرئيسة كمقياس للأداء.
3. نظام المحاسبة لأغراض الضريبة :تتم في هذه الحالة نظام المحاسبة فقط لأغراض الضريبية دون الاكتراث إلى أصحاب المصلحة الآخرين، حيث يقوم المسير بالتأثير على النتيجة من خلال اللجوء إلى بعض الأساليب التي تعدل من النتيجة لصالحه بإتباع إحدى طرق التهرب الضريبي، إذ يرى العديد من مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحاسبة كأداة لتحصيل الضرائب، وكثيرا ما يُنظر إليها على أنها أداة للقمع في يد الحكومة .ويكون هذا النوع أكثر انتشارا عن غيره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

العوامل المؤثرة على بنية المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما سبق وأشرنا بأن تعدد الخيارات المحاسبية ما هي في الواقع إلا استجابة لمختلف الظروف المحيطة بالمؤسسات، لهذا يأتي هذا الجزء لإمكانية وضع إطار محاسبي في حدود الظروف المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على مجموعة من العوامل المحددة لهذه الظروف من منظور الممارسة المحاسبية . تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- ✓ حجم المؤسسة (Cavalluzzo & 2010 Sankaraguruswamy)أشارت العديد من الدراسات أن لحجم المؤسسة تأثير على بنية المحاسبة، فهذه المؤسسات لا تحتاج إلى معلومات متطورة في مجالات المحاسبة والضرائب ومراجعة الحسابات، ولكنها تحتاج إلى محاسبة فعالة منخفضة التكاليف وإرشاد إداري من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وتوجيه كل الأفعال باتجاه الهدف المطلوب، إذ يرجع

ذلك إلى حجم الاستثمارات التي تميز القطاع فضلا عن إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية.

- ✓ الملكية الفردية :أثبتت العديد من الدراسات أن للملكية الفردية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة أثر حساس على الأداء المحاسبي في المؤسسة، أهمها دراسة (Sankaraguruswamy & Cavalluzzo,2000) التي هدفت إلى فحص أثر هيكل الملكية على ، حساسية الأداء المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفحص العلاقة بين مساهمة المالك وأبعاد الأداء المحاسبي (مرجع سابق) ، فالملكية الفردية تعتبر أهم ما يجب أخذه بعين الاعتبار أثناء إعداد نظم محاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة وأنه الشكل الأكثر رواجا بين أشكال ملكية هذه المؤسسات .إذ تحبذ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا الشكل لما له من مميزات من حيث بساطة شكله، وانخفاض تكلفة البدء في العمل، بالإضافة إلى حرية المالك في التحكم في المشروع، الأمر الذي يحد نوعاً ما، من فكرة وجود تخطيط أعمال منفصلة وخاصة بالمشروع، حتى وإن وجدت آفاق التخطيط، لاسيما من حيث العائدات، تكون على مدى الحياة بدلا من الفترة المحاسبية.

- ✓ مصادر التمويل :تعكس الملكية الفردية للمشروع عدم وجود تمايز بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية للأفراد، الأمر الذي يجعل المسيرين المالكين يترددون في الاقتراض ويفضلون التمويل عن طريق حقوق الملكية، أي التمويل الذاتي بالدرجة ألاولى، ثم يليه اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل بالدرجة الثانية، إذ يرون أن في الاقتراض توجد مخاطر عالية، ويكون لها أثرا سلبيا على معدل النمو.

النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفقا لدراسة (سعيداني محمد سعيد 2013) والتي تناولت فيها إلى دراسة النظام المحاسبي المبسط وذلك من خلال التطرق في البداية بمجال تطبيقه وثانيا إجراءات النظام المحاسبي المبسط. ومن هنا يمكن اقترح هذا النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات المتوسطة والصغرى في ليبيا.

ألت ليبيا اهتماما بليغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية التي تحققها في التنمية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب الأخرى، فقامت بفرض مجموعة من القوانين التي تحكم نشاطها سواء كان ذلك في الجوانب التجارية أو المحاسبية أو الجبائية وما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض في تفاصيل المحاسبة المبسطة هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات التي تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الليبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم التمييز بينها كما يلي

صدور القرار رقم (472) لسنة 2009م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد تصنيفها ومصادر تمويلها وفق كالآتي:

- المشروعات المتناهية الصغر:هي المشروعات التي لا تزيد فيها قيمة القرض الواحد عن (10.000) عشرة الاف دينار ليبي.
- المشروعات الصغرى:هي تلك المشروعات التي لا يتجاوز فيها قيمة القرض الواحد عن (1.000.000) مليون دينار ليبي، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 عامل.
- .المشروعات المتوسطة:هي تلك المشروعات التي يزيد فيها قيمة القرض الواحد عن (1.000.000) مليون دينار ليبي، ولا يتجاوز (5.000.000) مليون دينار ليبي، ويكون فيها عدد العاملين أكثر من 25 عامل.

مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط كحجم الاعمال او راس المال وعدد العمال وطبيعة النشاط المحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويسجل فيه كافة الايرادات والمصروفات (الجريدة الرسمية' 2008)

المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المبسط:

بناء على دراسة (سعداني 2013) الذي اشار فيه بان القانون الجزائري حدد القرار المؤرخ في 26 يوليو2008 أسقف نشاطها وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض تطبيق نظام محاسبة مالية مبسطة فالمادة 02 منه تنص على ما يلي " :يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى عدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين .متتاليتين بتطبيق المحاسبة المالية المبسطة نظرا لتشابهة البيئة الليبية والجزائرية يمكننا الاستفادة من التجربة الجزائرية في تطبيق هذا النظام .

1. النشاط التجاري:

- ✓ قيمة النشاط 1000000 : دينار .
- ✓ عدد المستخدمين :25

2. .النشاط الإنتاجي والحرفي:
   - ✓ قيمة الشاط : 1000000 دينار .
   - ✓ عدد المستخدمين25 .
3. نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:
   - ✓ -اجمالي النشاط 1000000 دينار .
   - ✓ عدد المستخدمين :25 .

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية : (الجريدة الرسمية 2007)

- ✓ المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات او المصروفات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.
- ✓ حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تطبيق المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها تقسيمه إلى مرحلتين :المرحلة الأولى تكون خلال السنة و تتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، في حين المرحلة التانية تكون في نهاية السنة من خلال قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات، و يمكن تلخيص هذين المرحلتين في الأتي:

1 متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية

كما أشرنا سابقا فإنه يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي : (ايت محمد2007)

- تسجيل العمليات في دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد وبعد ذلك يتم تسجيلها في دفتر المصروفات والإيرادات.
- حفظ سندات الاثبات الداخلية والخارجية.
- ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية :
  - حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق) :يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات) .
  - حسب طبيعة العمليات :تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالادارة يجب ان يشمل على العمليات الاتية.
  - السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال .
  - شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.
  - أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى.)
  - إيرادات البيع وأداءات الخدمات.
  - الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات...
  - تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا.)
  - شراء الاصول.
  - الاقتراض

2 التسويات آخر السنة المالية:

يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجوعة من التسويات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية : (كتوش عاشور 2009)

- ✓ -يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية باجراء جرد لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:
  - مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا.
  - مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية.
  - مبلغا جمالي المشتريات أو المبيعات خلال السنة المالية.
  - مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.
- ✓ يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

- ✓ يجب أن تمسك المؤسسات التي لهااصول سجلا تقيد فيه هذه الاصول ويبين فيه بالنسبة لكل اصل تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضـــة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل اصـــل جدول إهتلاك يحسب على أســـاس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية.
- ✓ يجب أن يجري جرد المخزون حســـب طبيعتها كما وقيمة ، كما يجب إعداد جدول إهتلاك الاقتراضـــات يبين فيه بالنســـبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الانتهاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية:

- ✓ حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- ✓ حســـاب تغير المخزون والأعمال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- ✓ حســـاب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالاصـــول الموجودة عند إقفال الســـنة المالية (الاصـــول المشـــتراة خلال الســـنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة.).
- ✓ حســـاب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات الســـنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصـــافية المحاســـبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).
- ✓ حســـاب التغير الجاري للاقتراض عند بداية الســـنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المســـددة خلال السنة المالية.

عرض الكشـــوف المالية المتعلقة بنظام المحاســـبة المالية المبسطة:

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بحســـاب نتيجة الســـنة المالية ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي: (وردة 2010)

أ :عمليات مراقبة نهاية السنة المالية :تتمثل في التأكد من:

- التوافق بين الرصـــيد المحاســـبي النهائي لحساب الصـــنـــدوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق.
- التســـاوي بين الرصيد النهائي لحساب المصرف والرصـــيد الموجود في الكشـــف المصرف عند تاريخ إقفال السنة المالية.

ب :تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

+(إيرادات النشاطات)

-(نفقات أعباء النشاط)

-/+(تغيرات الديون والقروض الجارية)

-/+(التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل)

-/+(التسويات المتعلقة بالاصول)

-/+(التسويات المتعلقة بالاقتراض)

=نتيجة السنة المالية.

تتشـــكل القوائم المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب الارباح والخسائر على النحو التالي:

قائمة المركز المالي عند نهاية السنة بتاريخ

المبالغ	الأصول	المبالغ	الخصوم
	الاصول الثابتة		راس المال
	المخزونات		نتيجة السنة المالية
	المدينون		
	الصندوق		القروض
	المصرف		الدائنون
	مجموع الاصول		مجموع الخصوم

حساب الارباح والخسائر بتاريخ

المبالغ	البيان
	إيرادات البيع أو أداءات الخدمة
	إيرادات النشاطات الأخر
	مجموع إيرادات النتائج
	نفقات الشراء
	نفقات النشاطات الأخر
	مجموع نفقات الأعباء
	الرصيد) :الإيرادات-النفقات (للسنة المالية)
	نتيجة السنة

قائمة التدفقات النقدية

البيان	المبلغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية	
الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة :الزيادة (+) أو النقصان(-)	
-حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-)	
-الرصيد(الإيرادات – النفقات) السنة المالية	
-حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة :الزيادة (+) أو النقصان(-)	

المحور الثالث: الدراسة الميدانية .

استناداً إلي الإطار النظري قام الباحثان بإعداد الاستبيان كخيار ملائم لاختيار الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة وتم تصميم الاستبيان وفقا للمعايير المتوافق عليها في منهجية البحث العلمي. واعتمدنا في توزيع (12) استمارة علي عدة قنوات سواء عن طريق الاتصال بذوي الخبرة في مجال المحاسبة من اساتذه وأكاديميين والوسيلة الأخري عن طريق الهاتف والطريقة الأخرى عن طريق الاتصال المباشر بمديرين المؤسسات الصغرى بمنطقة مرزق مكان الدراسة

أ . مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المنشآت الصغيرة الخاصة بالمنطقة الجنوبية . ونظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع وانتشار مفرداته ، بالإضافة الى قيود التكلفة والوقت فإنه من الصعوبة بإمكان استقصاء آراء جميع مفرداته ،لذا تم الاعتماد على عينة (المشروعات الصغرى بمنطقة مرزق) من مجتمع البحث لإجراء الدراسة العملية عليها ، ومن ثم تعميم النتائج التي سيتم التوصل اليها على مجتمع البحث ، وحرصاً على ان تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث فقد تم اختيار العينة العشوائية البسيطة ، وهذا النوع من العينات مفيد ومؤثر عندما يكون هناك تجانس وصفات مشتركة بين جميع أفراد المجتمع الاصلي المعني بالبحث .

ب . التحليل الوصفي

في هذا الجزء تم تحليل استمارة الاستبيان المستلمة من المشاركين تحليلاً وصفياً باستخدام النسب المئوية لإجابات المشاركين والتكرارات وذلك للوصول الى نتائج مبدئية حول موضوع الدراسة .

1. تحليل البيانات العامة : تضمن هذا القسم تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين والمتمثلة في المؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة والمتوسطات وكانت نتائج التحليل على النحو التالي :.
   1. **المؤهل العلمي :**

جدول رقم (1)توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	3	25.5
ماجستير	3	25.0
بكالوريوس	4	33.3
أخرى	2	16.7
الإجمالي	12	% 100

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) أن 83.8% من اجمالي المشاركين في الدراسة هم من حملة المؤهلات العالية حيث لا تقل مؤهلاتهم عن بكالوريوس وهذا مؤشر جيد ، ويخدم موضوع الدراسة بشكل كبير ويرفع من من مستوى الثقة في الإجابات المتحصل عليها .

2. **الخبرة العملية**

جدول رقم (2) توزيع المشاركين في الدراسة حسب الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
4 سنوات فأقل	5	41.7
من 4 إلى 10 سنوات	3	25.0
أكثر من 10 سنوات	4	33.3
الإجمالي	12	% 100

يمثل اكتساب الخبرة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة أمراً ضرورياً في نجاحها ،والجدول (2) يوضح توزيع المشاركين في البحث بحسب سنوات الخبرة .ويتضح أن غالبية المشاركين لديهم خبرة عملية أكثر من 4 سنوات وهم يمثلون 58.3 % من أجمالي المشاركين . وهذا من شأنه يدعم الثقة في المعلومات المقدمة منهم .

3 .**التخصص**

جدول رقم (3) توزيع المشاركين في الدراسة حسب المهنة:

المهنة	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	1	8.3
إدارة	2	16.7
اقتصاد	4	33.3
أخرى	5	41.7
الإجمالي	12	% 100

من الجدول رقم (3) يتضح أن ما نسبته 8.3 % من المشاركين في الدراسة من حملة المؤهلات هم متخصصون في المحاسبة و16.7% متخصصون في الادارة و41.7% من المشاركين يحملون تخصصات أخرى .وهذا يعطى انطباع جيد على قدرة المشاركين على ابداء آرائهم حول موضوع الدراسة ،و أن تخصصاتهم وثيقة الصلة بموضوع الدراسة وه1ا يعطى انطباع جيداً على قدرتهم على إبداء آرائهم في المعلومات المقدمة منهم .

4 . **طبيعة القطاع**

جدول رقم (4) توزيع المشاركين في الدراسة حسب القطاع:

البيان	العدد	النسبة المئوية
شركة خاصة	12	100
شركة عامة	–	–
الإجمالي	12	% 100

من الجدول رقم (4) يتبين أن جميع الشـــركات محل الدراسة هي قطـــاع خاص مما يســـاهم في زيادة مصـــداقية البيانات المتحصل عليها مما ينعكس على نتائج الدراسة .

5 . **طبيعة النشاط الممارس**

جدول رقم (5)توزيع المشـــاركين في الدراســـة حسب النشاط الذي تمارسه المؤسسة:

النشاط	العدد	النسبة المئوية
صناعي	–	–
تجاري	8	66.7
حرفي	2	16.7
خدمي	1	8.3
زراعي	1	8.3
الإجمالي	12	% 100

بين الجدول رقم (5) توزيع المشـــاركين في الدراســـة حســـب النشاط الذي تمارسه المنشأة ، ومن خلال الاطلاع على الجدول نلاحظ أن ما نسبته 66.7% من المنشآت تمارس نشاط تجاري وما نســـبته 16.7 %من المنشـــآت تمارس انشـــطة حرفيه و 8.3% تمارس انشطة خدمية وبنفس النسبة السابقة من المنشآت تمارس انشطة زراعية .

***6* . الشكل القانوني للشركة**

جدول رقم (6) توزيع المشـــاركين في الدراســـة حسب الشكل القانوني للشركة:

البيان	العدد	النسبة المئوية
متناهية في الصغر	6	50.0
صغيرة	4	33.3
متوسطة	2	16.7
الإجمالي	12	% 100

من الجدول رقم (6) يتضـــح أن ما نسبته 50% من الشركات هي متناهية الصـــغر و33.3 % هي شركات صغيرة و16.7 % هي شركات متوسطة .

***7* . عدد العاملين**

جدول رقم (7) توزيع المشـــاركين في الدراســـة حســـب عدد العاملين بالمؤسسة:

عدد العاملين	العدد	النسبة المئوية
أقل من 10 عمال	11	91.7
من10 – 50 عامل	1	8.3
من 50 – 250 عامل	–	–
الإجمالي		% 100

يبين الجدول رقم (7) ان الغالبية العظمى من الشـــركات يبلغ عـــدد العاملين فيها أقل من (10) عامل وبنســـبة 91.7 % ،ونســـبة بسيطة من الشركات يبلغ عدد العاملين فيها بين (10– 50) عامل .

جدول رقم (8) القائم بإعداد القوائم المالية

بيان		العدد	النسبة المئوية
من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة؟	محاسب خارجي	1	8.3
	محاسب داخلي	4	33.3
	لا يوجد	7	58.3
الإجمالي		12	% 100

يتضـــح من الجدول رقم (8) أن أغلب المشـــروعات لا تقوم بإعداد قوائمها المالية وبنسبة 58.3% وهذا دليل على أن هذه المشروعات في حاجة الى نظام محاسبي يمكن من خلاله اعداد قوائم مـــاليـــة ، ومن خلال الدراســـة تبين أن 33.3 % من الشـــركات يقوم محاســـب داخلي بإعداد قوائمها الملية ، ونسبة بسيطة يقوم محاسب خارجي بإعداد قوائمها المالية .

جدول رقم (9) بيان اتجاه ردود المشاركين بناءً على المتوسط المرجح مقياس ليكرت الثلاثي

المتوسط المرجح	الاتجاه
من 1 إلى 1.33	لا
من 1.34 إلى 2.66	محايد
من 2.67 إلى 3	نعم

جدول رقم (10) بيان ردود المشاركين حول أسئلة الاستبيان

ت	البيان	نعم		بدون جواب		لا		المتوسط	الاتجاه العام
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1	هل أنت مطلع على النظام المحاسبي؟	5	41.7	–	–	7	58.3	1.8333	محايد
2	هل القوائم المالية للنظام المالي تعبرعن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؟	2	16.7	4	33.3	6	50.0	1.6667	محايد
3	هل تطبيق النظام المحاسبي يؤدي إلى زيادة شفافية حسابات الشركة؟	9	75.0	2	16.7	1	8.3	2.6667	نعم
4	هل قامت مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي؟	1	8.3	–	–	11	91.7	1.1667	لا
	هل واجهتكم مشاكل وصعوبات عن التطبيق؟	11	91.7	–	–	1	8.3	2.8333	نعم

من الجدول السابق يتبين أن ما نسبته 58% من المشاركين ليس لـــديه إطلاع على النظام المحاســـبي و50% يرون أن القوائم المالية لا تعبر عن الوضـــعية المالية لتلك المشـــروعات ، وأن أغلب المشـــروعات لا تقوم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاســـبي وبنســـبة 91.7 % ، وبنفس النسبة المذكورة أفاد المشـــاركين بإنه هناك مشـــاكل وصـــعوبات في التطبيق .

جدول رقم (11) أسباب عدم تطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي:

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدم التفهم الجيد لبعض الاحكام والقواعد.	9	50
صعوبة تطبيق بعض الاحكام والقواعد.	4	22
عدم تماشي بعض الاحكام والقواعد مع طبيعة المؤسسة.	3	17
اسباب أخرى	2	11
الاجمالي	18	% 100

بين الجدول رقم (11) أسباب عدم تطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي. حيث يلاحظ أن 50 % من المشاركين أفادو بأن عدم الفهم الجيد لبعض الاحكام والقواعد يعد أحد اسباب عدم التطبيق ،و 22 % يرون أن من بين الاســـباب هو صـــعوبة تطبيق بعض الاحكام والقواعد ،و17 % يرون أن عدم تماشي بعض الاحكام والقواعد مع طبيعة المؤسسة .

جدول رقم (12) الصـــعوبات التي تعيق تطبيق أحكام وقواعد النظام المحاسبي:

البيان	العدد	النسبة المئوية
المعالجة المحاسبية.	6	40
تصنيف عناصر القوائم المالية.	6	40
تقييم عناصر القوائم المالية.	3	20
المجموع	15	% 100

يبين الجدول (12) اهم الصـــعوبات التي تعيق تطبيق أحكام وقواعد النظام المحاســـبي .حيث تبين أن ما نسبته 40% أفادة بأن المعالجة المحاسبية تعتبر من تلك الصعوبات ، و40% أفادة بأن تصنيف القوائم المالية يعتبر أحد المعوقات و20% ترى بأن تقييم عناصر القوائم المالية يعتبر من المعوقات التي تعيق تطبيق أحكام وقواعد النظام المحاسبي .

نتيجة اختيار الفرضيات :

الفرضية الاولى:

لم تتحقق الفرضية علي حسب راي عينة البحث حيث تم اجماع علي إن هنـــاك صـــعوبـــة في تطبيق النظام المحاســـبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أما عن الفرضية الثانية:

من الواضـــح من عينة البحث إن تطوير النظام المحاسبي في ظل هذه الصـــعوبات يصـــبح الأمر صعب فلم تتحقق الفرضية الثانية .

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً : النتائج

- لا يوجد التزام بالقواعد والأحكام والقوانين التي تنص عليها النظم المحاسبية .
- هناك بعض المشـــاكل والصعوبات في تطبيق النظام المحاســـبي والتي أشـــار إليها أفراد العينة في الاسئلة الاستبيان.
- أن اغلب المشـــروعات محل الدراسة لا تقوم بإعداد قوائمها المالية مما يدل أن تلك المشروعات في حاجة ماســـة نظام محاســـبي يمكن من خلالة اعداد القوائم المالية لتلك المشروعات .

ثانياً : التوصيات

نستطيع أن نقوم إن النظام المحاسبي هام وإجباري ولكن نجاحه يبقي رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه نوصي بالتالي: .

- اهمية تطبيق النظام المحاسبي المبسط المقترح في سياق البحث يسهل تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغري والمتناهية في الصغر في ليبيا .
- يجب تفعيل دور كل الأطراف التشريعية والأكاديميين والمهتمين والمحاسبين من أجل التطبيق الجيد للنظام المحاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- لابد من الاستفادة من نظام تقنية المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الرفع من النظام المحاسبي .
- لابد من الدولة اعتماد معايير المحاسبة المحلية في ليبيا ومن تم اعتماد المعايير الدولية كأساس في المحاسبة في ليبيا الأمر الذي يؤدي لزيادة جودة المعلومات المحاسبية الدولية والمحلية.
- واخيراً العمل على إصلاح المنظومة التعليمية لتكوين المحاسبيين وإعادة النظر في تطوير النظام المحاسبي المعمول بها في ليبيا حتي يكونوا المحاسبيين مؤهلين وذو كفاءة عالية بحيث يصبح لهم القدرة علي مواكبة التطوير المحاسبي.

المراجع

[1]– الجريدة الرسمية الجزائرية (2007) ، قانون07 يتضمن النظام المحاسبي المالي المادة 11/7 العدد 7.

[2]– الجريدة الرسمية، العدد 19 ، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة .الحسابات وقواعد سيرها.

[3]– الجريدة الرسمية، (2008) العدد 19 ، قرارا يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطيقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة 02 ، الجزائري.

[4]– أحمد مخلوف،(2010)أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد تقارير عالية الجودة، النظام المحاسبي المالي الجزائري،الوادي 18/17 يناير.

[5]– أمال مهاوة (2010) إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةIFRS for SMES جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التجارية.

[6]– ايت محمد مراد ، بحري سفيان(2007) ، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية ، جامعة سعد دحلب البليدة 18/17 نوفمبر.

[7]– الشماع، خليل " (2010) خصائص المنشأة الصغيرة وأهميتها ومشكلاتها "مجلة الدراسات المالية .والمصرفية ، مج 18 ، ع 2 41 - 47 ،

[8]– القشي، ظاهر والعبادي، هيثم" .(2010) أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 34 -37 ع2.

[9]– بن بلغيث مداني(2004) ، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة .الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر.

[10]– جمال لعشيشي (2010) محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد،الأوراق الزرقاء، الجزائر ، ص11

[11]– جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن، مجموعة طلال ابو غزالة،" (2009) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم."

[12]– خوري، سابا نعيم(2008) ، المنشآت الخاصة ومدققو حساباتها .الاستراتيجية والأهداف، المؤتمر، جمعية المحاسبين القانونيين العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18- 19تشرين الأول الأردنيين عمان، الأردن.

[13]– زكية محلوس ،سعادة وردة ' (2013)الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

[14]– سمير، سحنون وشعيب، بونوة،(2006) ، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 ابريل.

[15]– سواد ، زاهرة .(2011) محاسبة المنشآت العامة والخاصة .عمان، دار الراية للنشر.

[16]– صبح، داوود (2008) الاعتبارات والإجراءات الخاصة لتدقيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، جمعية المحاسبين المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18- 19 تشرين الأول القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن

[17]– مختار الهادي ، الحسين رمضان (2013) واقع مهنة المحاسبة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا الاكاديمية الليبية طرابلس

[18]– مختار الهادي ، الحسين رمضان (2013) واقع مهنة المحاسبة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا الاكاديمية الليبية طرابلس

[19]– كتوش عاشور،(2010) متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، (IAS/IFRS) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، العدد 06 ،ص6

[20]– .كتوش عاشور (2009)، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد ، مجلة شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد السادس ، السداسي الأول ، . ص . 294

[21]– عدس، نائل(2008) ،" بين المحاسبة و التدقيق والدور الاقتصادي الإرشادات الخاصة في تدقيق تشرين الأول، المنشآت الصغيرة"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من19 18 جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

[22]– عزوز علي وآخرون،(2010) متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة إلى الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر ، يومي.

[23]– عبد السلام،ماجد وصالح،" (2008) أثر التمويل والضرائب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، جمعية المحاسبين الحجم "المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من18- 19 تشرين الاول القانونيين الاردنيين، عمان، الأردن

[24]– وردة سعادة (2010) ، تداعيات وآفاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الاقتصاد الوطني ، ماجستير، تحليل اقتصادي ، جامعة العربي بن مهيدي ، ص2

[25]- Schiebel, Alexander, (2007), Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs ?, Vienna University of Economics & Busine

[26]- Maingot , M , Zegbal , D. (2006) Financial reporting of small business Entities in Canada. Journal of Small Business Management, pg.513

[27]- Matar, M. Nour, A and Al-bakri, A , 2012 " The Disclosure of Information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan" Proceedings of the 3rd international Conference on Information Management and Evaluation , Atilim University,Ankara, Turkey , 16-17 April

[28]- Kesseven Padachi, Accounting Services Among Manufacturing SMEs: a neglected subject, School of Business, Management and Finance, without date, p2.

[29]- Paul Pacter, (2010) IFRS for small and medium-sized entities, London, , p9.

[30]- DJILLALI Abdelhamid (2005) Reflexions sur le projet du nouveau referentiel comptable algerien en rapport avec les normes IAS/IFRS, la normalisation comptable intrenationale, Institut d'economie douaniere et fiscale (IEDF) alger, de 24 septembre à 3 octobre, p3

[31]- Cavalluzzo & Sankaraguruswamy, (2010)Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations, Singapore, july,p15.

[32]- Bernard COLASSE, (2000) Cadre comptable conceptue, Encyclopédie de comptabilité,contrôle de gestion et audit Economica, paris, ,p93.

[33]- Alfred STETTER ,Reda GHERBI, (2005)Les cadres conceptuels comptables et les méthodes d'évaluation Ala recherche d'une logique interne,L'Expert-comptable suisse ,Zurich,4/,p241

[34]- Jean ROBERT'François MECHIN, Hervé PUTEAUX, (2004) Normes IFRS et PME, Edition DUNOD FRANCE,